



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الثامنة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 26 جوان 2001

فهرس

- تصريح السيد رئيس الحكومة حول الأحداث التي عرفت بها بعض ولايات الوطن.

- ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين المنعقدة

يوم الثلاثاء 26 جوان 2001 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد رئيس الحكومة وأعضاؤها.

هيئات الدولة جهدا لتهيئة الأوضاع وإرجاعها إلى حالتها الطبيعية.

الآن وقد بدأت الأمور تعود إلى مجراها الطبيعي، حان الأوان لكي نفتح الحوار بيننا وبين الحكومة في الهيئة التشريعية، ولكي ننقل المعطيات ونتبادل الآراء، ونقدم طرق المعالجة لهذه الأحداث المؤلمة التي نتأسف لوقوعها والتي نعتقد بأن الحوار وبالحوار وحده نتوصل إلى القواسم المشتركة، وكذا الحلول المشتركة كيفما كانت إنتماءنا وتوجهاتنا السياسية. ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وآله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن الظروف الأليمة النكراء التي تجتازها البلاد، لصعبة على كل جزائري وجزائرية، فهي عالقة في أذهاننا على

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة، وطاقمه الوزاري، ورجال الصحافة والضيوف الكرام، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة سماع تصريح السيد رئيس الحكومة حول التطورات التي كانت بعض ولايات الوطن مسرحا لها.

تعلمون جميعا - أيّتها السيدات، أيّها السادة- أن بلادنا كانت مسرحا لتطورات خطيرة، فلنترحم في البداية على كل ضحايا هذه الأحداث، ولنتمنى الشفاء العاجل للجرحي منهم، كما نتأسف عن الخسائر التي لحقت ببعض ولايات الوطن نتيجة هذه الأحداث.

لقد عبر بعض النواب في مرحلة سابقة عن رغبتهم في عقد هذه الجلسة، كما أن نوابا آخرين خلال هذه الفترة -وهنا أتوجه إليهم بجزيل الشكر- قد بذلوا مع كافة

ومن عجيب المفارقات أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي يرمي بالضبط إلى إيجاد أحسن توظيف ممكن للموارد المالية التي تعد ومنذ أشهر خلت، موضوع أسئلة عن كيفية استعمالها، يطرحها الشعب الذي ذاق ذرعا بما يحيط به من أوضاع اقتصادية صعبة لا يمكن إنكارها.

إلا أن الظروف الأليمة التي نواجهها حاليا لم تنبثق عن الأحداث التي انطلقت منها مباشرة، فلم تكن هذه الأحداث سوى الشرارة التي أضرمت النار في مادة لهوية موجودة قبلها، تلك المادة السريعة الإشتعال المتكونة من الاستياء العام الناتج عن تراكم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية من دون حل منذ أكثر من عشر سنوات، ومما زاد الطين بلة هو عجز قنوات الاتصال بين أجهزة الدولة والمواطنين.

وليس من المخالف للصواب أن نسجل في الوقت نفسه، أن الأحداث المأساوية التي تتمزق من جرائها اليوم جوانح بلادنا، ظهرت بعد سلسلة من الحملات التي استهدفت زعزعة استقرار الجزائر، تلك الحملات التي تشن من الخارج، وترتكز على كل الوسائل المتاحة، من كتب، وشهادات، وحملات إعلامية، وحصص متخصصة وما إلى ذلك...

لقد تغذت هذه الحملات تواردا بقضايا الإنسان تارة، والمفقودين تارة أخرى، وتجاوزات مصالح الأمن أحيانا، ومن يقتل من أحيانا أخرى وهلم جرا، وهاهي ذي تتناول اليوم مسألة الأقليات الواجب حمايتها ومن ثمة، تزيح الحجاب شيئا فشيئا عن حقيقة مرة، وهي أن الاستعمار الجديد لم يستسلم أبدا، ولم يتخل عن طموحه في التسلط على الجزائر، بكل الوسائل المواتية، بما فيها زرع بذور الشقاق والتفرقة بين أبناء الشعب الواحد، لتوطيد سيطرته على بلادنا، لأن منطق الهيمنة ما يزال وللأسف الشديد هو السائد والغالب.

الدوام وتسقي قلوبنا حزنا وأسفا في كل لحظة من لحظات الأيام.

لكن حزنا هذا، مهما بلغ من الشدة والعمق، ينبغي ألا يشكل عرقلة تشل جل مساعينا، بل ينبغي أن نعتبر ذلك دليلا يساعدنا على إدراك الطبيعة الحقيقية للمحنة المفروضة، مرة أخرى، على الشعب الجزائري الأبوي الذي ذاق العذاب الأليم، كما ينبغي أن نتخذ نبراسا ينيير هذا النقاش لنتمكن من خلاله، بروح بناءة ومسؤولية تامة، من رسم معالم مشتركة، ولتتمكن كذلك -لما لا- من اقتراح السبل والوسائل الكفيلة بوضع حد نهائي لدوام العنف المستمرة، وكأنها لعنة يستحيل علينا التخلص منها والعياذ بالله! نعوذ به جلّ وعلا من كل المحن، ومن كل الفتن ما ظهر منها وما بطن!

ولا يسعني في هذا المقام، إلا أن أنحني بخشوع وإجلال أمام الأرواح الزكية الطاهرة لضحايا هذه المأساة، وأعرب لعائلاتهم عن عميق المواساة وعن التضامن الكامل للحكومة والأمة برمتها.

إنني أتأسف شخصيا أشد الأسف، لأن أرواح الجزائريين أزهدت، وممتلكات الشعب خربت بسبب تقصير قنوات التشاور والتحاور، بل بسبب غيابها. إنني من الذين يحبذون التحاور إلى درجة أنني جعلت منه ومن التشاور مع الشركاء الاجتماعيين، إحدى الأدوات الرئيسية لعمل الحكومة مباشرة بعد تنصيب الطاقم الحكومي، ولم أتردد شخصيا لحظة واحدة في الإصغاء إلى من طلب مقابلي من ممثلي الفئات الاجتماعية وغيرهم من المواطنين.

ولكم زاد حزني وأسفي شدة عندما سجلت أن الأحداث الأليمة هذه تعود جزئيا إلى معطيات اجتماعية واقتصادية تم التعبير عنها بعنف وفوران، في الوقت الذي بادرت فيه الحكومة ببرنامج اقتصادي طموح يرمي إلى التكفل بهذه الحاجات المشروعة على الأمدين القصير والمتوسط.

معاناة كبيرة من جراء القيود الاقتصادية، وما مارسه الإرهاب من وطأة وضغط غالبا ما أدى إلى تقليص مجال حريته، وهي فترة حالكة فقدت فيها بلادنا الكثير من الأرواح البشرية، ومناصب الشغل، والبنية القاعدية الاجتماعية، والمصداقية الخارجية... وقد تراكم التأخر في جميع الميادين واشتد بسببه الملل وتضاعف الطلب الاجتماعي.

إن التكفل بهذه الحاجات يستلزم -حضرات السيدات والسادة الأفاضل- أمرين هما: الوسائل والوقت، وها نحن أولاء اليوم، والحمد لله، نتوفر على وسائل معتبرة، ونحتاج إلى القدر اللازم من الوقت ليتيسر تحويل هذه الوسائل إلى استثمارات، ومناصب شغل، ومداخيل، وهياكل قاعدية جديدة، ومساكن لأن الآتية من المعجزات التي تصح في مجالات عديدة ما عدا النشاط الاستثماري.

فاعامل الوقت هو ما تحتاج إليه الحكومة اليوم حاجة ماسة، ليتسنى لها تحويل هذه الأوراق الراححة إلى أدوات فعّالة تحرك الإنعاش الاقتصادي، وتلبي الطلب الاجتماعي. ولهذا السبب تم توزيع البرنامج على الأمدين القريب، والمتوسط، من أجل إضفاء أعلى قدر ممكن من المردودية على استعمال الموارد في نطاق مسعى ظرفي.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيدات والسادة النواب الأفاضل،

لقد تفضل السيد رئيس الجمهورية في خطابه للأمة يوم 26 أبريل المنصرم، بتوضيح الرؤية وفحوى برنامج عمله الرامي إلى القضاء على الآفات التي تتضرر منها الدولة، والمجتمع منذ أزيد من عشرية كاملة. وكان قد أشار إلى أن التغييرات المشروعة التي تصبو إليها البلاد، لن يتأتى تحقيقها بتدابير وإجراءات تتخذ بصورة عارضة، وإنما تتطلب إصلاحات هيكلية معمقة ومعقدة، تشمل تنظيم الدولة، وإصلاح العدالة، والمنظومة التربوية، ونظام سير الاقتصاد.

إن إستراتيجية الشقاق هذه بين أبناء الجزائر، ليست وليدة اليوم، فكلنا يعلم أنها اعتمدت بالأمس القريب كنظير مذهبي يهدف إلى تكريس الواقع الاستعماري وتأييده.

واسمحوالي حضرات السيدات والسادة الأفاضل أن أشيد هنا برد فعل القوى السياسية، والمواطنين من منطقة القبائل، الذين عبروا اليوم، مثلما فعلوا بالأمس، ببالح التبصر، وبروح المواطنة العالية عن رفضهم المطلق لهذا المنطق، وأكدوا بصوت عال وحازم أن الشعب الجزائري شعب واحد يعتز بتنوعه، وبتاريخه العريق الذي يضرب بجذوره بعيدا في عصور غابرة.

وهذا الرد القاطع بالأمس على المحاولة الاستعمارية الرامية إلى تشتيت صفوف الشعب، وكذلك رد فعل اليوم للتلاميذ وأولياء التلاميذ الذين أبوا إلا أن تكون الدورة الثانية لامتحان البكالوريا، دورة وطنية، يحمل في طياته بوادر الأمل في الخروج من الزوبعة العاصفة، تلك البوادر التي يجب ألا تغيب عن أذهاننا أبدا.

وبعد هذا التوضيح الذي كان لا بد منه، تجدر الإشارة إلى أن الوضع المتأزم الذي تتخبط فيه بلادنا لا تعود كل أسبابه إلى مؤثرات خارجية وحدها، بل وتنجم أيضا عن عوامل داخلية النشأة، تحظى بحصة الأسد في جملة الأسباب التي أفضت إلى الوضع الحالي.

فبعد أزمة اقتصادية استغرقت عشر سنوات ونيف، وبعد بلوى الإرهاب المقيت الذي جُند له الجزء الأوفر من الموارد البشرية والمادية التي تنعم بها الأمة، وفي الوقت الذي ظهرت أول ومضات النور المبشرة بنهاية النفق، وأخذت الجزائر تجدد العهد بالسلام، وتسترجع ثقة الشركاء الأجانب، وتستعد لترويج سياسة إنمائية وطنية طموحة، ها هي ذي بلوى أخرى تحل بيننا بغتة مع هذه الأحداث الأليمة.

فلا مشاحة في أن شعبنا عرف خلال العشرية المنصرمة،

بلادنا لها حلولها، ولا تتطلب سوى آجال معقولة لتجسيدها في أرض الواقع.

ولابد، أن أقول بدون أي لفّ ولا دوران بأن كل المطالب التي عبّر عنها المواطنون بالأمس واليوم يمكن معالجتها، أو على الأقل نقاشها والتحاور حولها.

لكن السؤال الذي ينبغي أن يطرح، هو عما إذا كانت مشروعية المطالبة تبيح تلقائيا شرعية الوسائل المستعملة لرفعها؟

فأين الشرعية يا ترى، في حرق وتخريب ممتلكات الشعب، العامة منها والخاصة، وممارسة نوع من أسلوب الأرض المحروقة بأيدينا وفي أرض بلادنا العزيزة؟

ألا تؤدي مثل هذه الأعمال إلى تدمير الحاضر ورهن مستقبل الأجيال الصاعدة؟

إن الشعب الذي يستمع إلينا في هذه اللحظة الحاسمة، يريد الاطلاع على حقيقة الأمور وما تعتمزم الحكومة فعله أمام تدهور الوضع.

كان لابد من قول هذه الحقائق، وسأقولها في كل مناسبة، وأعرب بآتم الصراحة والشفافية عن عزم الحكومة على المضي قدما في تعجيل الإصلاحات في كنف الرصانة المستتبة، والحفاظ على الصالح والنظام العامين.

ومما لا شك فيه هو أن عدم اعتماد السلطات العمومية على اتصال ناجع يدعم نشاطها، يصنف هو الآخر ضمن الأسباب التي أدت إلى تدهور ثقة الشعب في الإدارة والسلطات المحلية، علما بأن السبب الرئيسي الآخر يكمن في السلوكات اللامسؤولة والأخلاقية لبعض الموظفين، والمنتخبين في مختلف ربوع الوطن.

لقد سبق لي أن ذكرت أمام هذا المجلس الموقر، قبل بضعة أشهر، بمناسبة تقديم برنامج الحكومة، أن فضائل

لقد انطلق التفكير في كل هذه الإصلاحات، وشرع في تطبيق بعضها وهناك إصلاحات أخرى مبرمجة، منها مراجعة الدستور، وإعادة النظر في قانون البلدية وغيرها من الإصلاحات ذات الأهمية الفائقة، والتي لا يتسع المجال هنا إلى ذكرها بالتفصيل.

كلنا واعون، والوضعية الراهنة هذه، بضرورة تعجيل الوقت، والتخطيط الزمني، وبرنامج إنجاز الإصلاحات، نظرا إلى المستوى الذي بلغه القلق الشعبي.

لقد أدركت مباشرة بعد استلامي لمهمتي على رأس الحكومة قبل أشهر قليلة فقط، ضرورة إعادة النظر في عملية أخذ القرار بهدف تقصير آجالها وتعجيل وتيرتها، ومن ثمة تنشيط العمل ورفع فعاليته، كما أنني أدركت ضرورة إضفاء مزيد من التناسق والانسجام على تسيير الشؤون العامة.

والحال أن تباطؤ عملية أخذ القرار، وطول آجالها، تتسبب في عدم توزيع عدد كبير من السكنات الجديدة الجاهزة للتسليم، وفي عدم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن لجان الإصلاح، وهي كلها من الأمور التي أثّرت سلبا على طاقة انتظار المواطنين، وقدرتهم على الصبر والتحمل.

إنني على يقين، أكثر من أي وقت مضى، من أنه يجب اتخاذ إجراءات جريئة، شجاعة، ومستحدثة تمكن من تحريك سير الإدارة والمصالح العامة، واستئصال آفة الرشوة منها، ليعود المرفق العام إلى وظيفته الأولى أي خدمة المواطنين.

لست ولن أكون أبدا من الذين يؤمنون بالوعود العقيمة، ولهذا السبب، امتنعت عن الإدلاء بتصريحات ديماغوجية منذ أن تقلدت رئاسة الحكومة. ذلك لأنني أوّمن بالالتزام، ولا أعلن إلا عما أفي به، وأتفادى التصريحات الجافة غير المتبوعة بالإنجاز.

إنه من البدهة والأحرى، أن كل المشاكل المطروحة على

المجال، وتدعي منع الجعول في حين أنها تبيحها في الواقع عندما تحولها إلى ركن آخر من أركان المحاسبة وتحت عناوين أخرى.

السيد الرئيس المحترم،
أيتها السيدات الفضليات،
أيها السادة الأفاضل، أعضاء المجلس الشعبي الوطني،
إن أسباب هشاشتنا الداخلية تكمن أساسا في نقص الثقة الذي يبدو بجلاء بين المواطنين والمؤسسات الممثلة لهم. وخير دليل على ذلك هو أعمال التخريب المتكررة التي تستهدف في كل مرة الممتلكات والمصالح العمومية.

وإذا كان لزاما علينا أن نحصر الطبيعة الحقيقية للتوترات التي نعيشها حاليا، فعلى أن ندرك بأننا نواجه من بين ما نواجهه أزمة في الهياكل المحلية، أزمة تبيين أنه آن الأوان لترقية نظام تمثيل المواطنين في الجماعات المحلية، علما بأن هذه الأزمة ليست السبب الوحيد في ذلك.

ذلك لأن المواطن يشعر بالظلم، والتعسف على هذا المستوى بالذات، سواء أعلق الأمر بتوزيع المساكن، أم بتخصيص أراض للبناء، أو استلام الوثائق الإدارية، ومن ثمة تتجلى مسؤولية المنتخبين إزاء ناخبيهم وضرورة التقرب منهم والإصغاء والتصنت لهم باستمرار.

فبقولي هذا لا أستبعد مسؤولية الولايات، والإدارة المركزية في تسيير الشؤون المحلية.

وينبغي من الآن فصاعدا، أن تكون سلطة الوالي أكثر اتساعا ليتسنى له اتخاذ التدابير اللازمة قبلها، وأن يتنبأ بالأحداث للتصرف والعمل في الوقت المناسب للوقاية من الأخطار المحتملة... شوشرة.

السيد رئيس الحكومة: يواصل.

سأشرح ذلك، فكل ما تكلمت عنه وتحدثت عنه سيأتي أمامكم في هذه الجلسة.

النساء والرجال، ومكارم أخلاقهم هي الكفيلة وحدها باسترجاع الثقة بين المواطنين وممثلي الدولة.

وأؤكد اليوم، على مرأى ومسمع من الأمة جمعاء، عزم الحكومة عزمًا راسخًا على مقاومة الرشوة، والظلم، والتعسف و(الحقرة) بدون كلل ولا ملل. لكن مجهودات الحكومة، مهما بلغت من الأهمية والعمق، ستظل عديمة الجدوى ما لم يسع المواطنون من جهتهم، سعيا حثيثا إلى رفض الرشوة. فالراشي لا يوجد إلا بالمرتشي. فعلى المواطن أن يتعلم كيف يدافع عن حقه معتمدا في ذلك على القانون والقانون وحده، وأن يرفض الانصياع لأصحاب الرشوة، وعلى الحكومة آنذاك من جانبها أن توفر له سبل ووسائل إحقاق هذا الحق.

غير أن الرشوة المتفشية في مجتمعنا ليست رشوة البراطيل (البقشيش) التي يدفعها المواطنون فحسب، وإنما هي أيضا الرشوة الأكثر جسامة وخطورة وهي تلك التي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات في سائر بلدان العالم الثالث.

إن بعض الدول الغربية تتباكي على أنماط الحكم في بلداننا وتتكدر من الجعول التي تودعها مؤسساتها في الحسابات المصرفية، حسابات العار، المفتوحة في بنوك بلدانها لفائدة ولاة الأمور المرتشين في مؤسسات، أو إدارات العالم الثالث بما فيها الجزائر.

أقول تتباكي، إذ بإمكانها مساعدة الشعب الجزائري من خلال كشف القناع عن قائمة المستفيدين من هذه الجعول عامة، والكشف عن كل خبايا ما يسمى بأموال ثورة التحرير، وبكنز جبهة التحرير الوطني. لكن هل لها الإرادة والعزم في ذلك؟ إنه لمن الجائز أن يتبادر الشك إلى الأذهان حول هذا، خاصة عندما يلاحظ أن هذه الدول تدعي مراعاة الشروط الجديدة للقانون الدولي في هذا

إنني أوّمن بأساليب الحكم المجددة، وبإشراك المجتمع المدني في تسيير الصالح العام، وبالإصغاء للأحزاب السياسية، والحركة الجمعوية، وترقية روح المواطنة.

كما أنني ممن يؤمنون بمكانة الأحزاب السياسية، والتعددية الحزبية الحقة، وبدورها الضروري في التأطير المسؤول للمجتمع، وإقامة الديمقراطية وضمان حسن سيرها.

وإلى جانب الأحزاب السياسية، ينبغي أن ينظم المجتمع نفسه على الصعيد المدني. ذلك لأن الحركة الجمعوية التي لا تعاني من قيود المنافسة السياسية تكمل عمل الأحزاب، وتفتح أمام المواطنين فضاء تعبير تتطافر فيه طاقاتهم المشتركة وتذوب فيه اختلافاتهم.

أيتها السيدات،

أيها السادة.

إن صورة الجزائر، كما تراها الحكومة وكما نتصورها بإذن الله في المستقبل القريب :

- أمة موحدة، فخورة بمعالمها التاريخية، وحريصة على استقلالها.

- اقتصاد محرر مفتوح للاستثمار المحلي، والأجنبي، والشراكة.

- نظام سياسي قوامه التعددية السياسية والإعلامية الحقيقية،

- مجتمع منظم في شبكة مكثفة من الجمعيات التي تتحلى بروح المواطن العالية.

- جيش عصري ومحترفا يحمي استقلال البلاد ووحدتها.

- حقل إعلامي متنوعا ومفتوحا لكل أشكال التعبير،

- تكفل أحسن بالتطلعات الثقافية والروحية المنبثقة عن المجتمع.

إنني أنكر للعائبين على بلادنا، الموجودين بالداخل والخارج، حق اتهامنا برغبة الرجوع إلى الأحادية الحزبية، وقمع الحريات، والتحالف مع التطرف الذي انحدر منه الإرهاب.

الرئيس: رجاء، سوف تتاح لكم الفرصة لإبداء الرأي في كل ما قيل، تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة: الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الأفاضل.

غالبا ما أدت المركزية المفرطة والبيروقراطية إلى عجز المسؤولين المحليين أمام مشاكل التشغيل والسكن والمياه، وتصديا لهذا، سندخل التعديلات والتصحيحات الضرورية على هذا الوضع تدريجيا مع استكمال ملفلات الإصلاحات.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيدات والسادة النواب،

إن الحكومة تقدر حق التقدير مدى خطورة الأحداث التي تعيشها بلادنا وكذا مدلولها وأهميتها، فهي لا تنكر جدية المطالب التي ترفعها شبيبتنا، ولا مشروعيتها.

لكن، أيعقل أن يمارس الجزائري الراض للظلم والتعسف بدوره، الحقرة على الجزائري مثله، كما ذكر مواطن مؤخرا على شاشة التلفزيون؟

أيقبل، بل أيعقل أن يعتمد العنف في الشارع كوسيلة تعبير، أو أن يمس بتواجد الدولة وبسيادتها في كافة التراب الوطني، أو أن تنعت قوات الأمن "بقوات الاحتلال"؟

فبتمسكي بالحوار منهجا، وبتفتحي على آراء الآخرين، وبإيماني الراسخ بالقيم الديمقراطية، ومسعاي الدؤوب للحفاظ عليها وعلى احترام حقوق الإنسان، كنت وسأبقى دائما مصغيا للمجتمع، وفي علاقة وطيدة مع مختلف قنوات التعبير المتوفرة لديه.

ألست من أنصار قمع الحريات ولا أوّمن بجدوى استعمال القوة في ذلك، إلا في حالة التذرع بهذه الحريات لضرب الدولة، وتخريب الممتلكات العمومية والخاصة، والمساس بالوحدة الوطنية، لأنه معشر النواب الأفاضل، ينبغي ألا تؤدي ممارسة الحرية إلى قتل للحريات.

إن منطقة القبائل عزيزة على قلب كل جزائري وجزائرية، وسكانها أول من عانى من التجاوزات التي عاثت في أرضها فسادا، وتعتبر هذه المنطقة أحد الحصون المنيعه للتماسك الوطني، ولا أدل مرة أخرى على ذلك ما قدمه أبناء المنطقة المترشحين لامتحان البكالوريا من أروع أمثلة التضامن لما رفضوا الاستفادة دون نظرائهم، من دورة ثانية لهذا الامتحان.

ولا يسعني إلا أن أشيد بروح الوطنية العالية وبحس التضامن الذي يتحلون به، وأحييهم تحية إكبار وتعظيم، فأنا على علم شخصي بثبات وتمكن، بموقفهم الوطني الراسخ من خلال المحادثات التي أجريتها مع ممثلين عن مواطنين، وأدلي بهذه الشهادة اليوم، من باب الأمانة التاريخية.

وخلال المشادات التي نشبت هنا وهناك، حاولت قوات الأمن تجنب أشر الأوضاع وأردأها، وهذا في غالب الأحيان على حسابهم، وقد تكون التجاوزات التي أودت بالأرواح البشرية المسجلة، ناتجة عن نقص الاحترافية، وردود فعل قد تكون ناتجة عن هلع أصحابها، وقد تكون أيضا مقصودة بفعل فاعل، ومهما يكن من أمر فإن التحقيق القضائي هو وحده الذي سيثبت ذلك.

وأيا كان الأمر، فإن الدولة عازمة على تسليط الجزاء بكل الصرامة المطلوبة على كل من يستحقه. إلا أن الحكومة لن تقبل بالمقابل -أبدا- تلقي الشبهة وتشويه مصالح الأمن برمتها، دون تفريق أو تمييز، تلك المصالح التي دفعت بحياتها وسلامة أبدانها، حماية للأشخاص والممتلكات التي استهدفتها أعمال العنف. والتي أشيد بها إشادة خاصة، مثلما أشيد بالإطارات وأعوان الدولة، الذين لم يدخروا جهدا في هذه الظروف الصعبة، من أجل الحد من أعمال التدمير، والنهب التي ألحقت أضرارا جسيمة بالجماعة الوطنية.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل.

إن الديمقراطية مكسب ثمين، تسعى الدول التي أحرزته

فبالنسبة إلينا ستظل الصحافة مرآة المجتمع، مرآة فريدة من نوعها، على أن تنقل الأمور بأمانة ولا تشوهها، بحيث يجد فيها كل مواطن وكل مسؤول المعالم الجوهرية التي تكفل له تفهم المجتمع، والانتباه إلى الرغبة، الأمر الذي ينم عن مدى جسامه المسؤولية الاجتماعية، والأخلاقية المنوطة بالصحافة، والدرجة العالية من اليقظة التي يتطلبها أداء هذه المهمة النبيلة، بنزاهة تامة، وعن الجهود التي يتعين علينا بذلها للحفاظ على هذه المرآة الثمينة والنفيسة. وإنني لمن الذين يسعون دوما سعيا حثيثا، ويبدلون قصارى جهودهم لكي لا تنكسر هذه المرآة.

سيدي الرئيس المحترم،

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل.

تشكل مسألة الأمازيغية إحدى المعطيات الثابتة للحقل السياسي الوطني. إنها قضية تعني وجداننا، ويجب أن تعالج في كنف الرصانة والمسؤولية.

أما من الناحية التقنية، فقد بذلت الدولة مجهودات معتبرة خلال السنوات الأخيرة، من أجل تشجيع اللغة الأمازيغية واستعمالها في مجالي التعليم والاتصال. وستبذل مجهودات أخرى لتحقيق إدماجها على نطاق أوسع في هذين المجالين.

وأما على الصعيد السياسي، فقد جاء في خطاب رئيس الجمهورية، بأن هذه المسألة تتطلب تعديلا دستوريا، وسيتم التكفل بها في نطاق المراجعة الدستورية المرتقبة.

إذا، كل الظروف متوفرة لمناقشة هذه المسألة في إطار حوار مثمر وبناء، تصبح على ضوئه الأمازيغية إسمنت الوحدة الصلد الذي يعزز التماسك والتلاحم الوطنيين، بعيدا عن كل المزايدات التي تنشأ تحويلها إلى بؤرة توتر تحول دون ازدهار مجتمع متماسك ومتضامن.

هل نترك بلادنا نسير على غير هدى، ونقبل بأن تراق الدماء الزكية الطاهرة لأبناء الجزائر الأبرياء؟ فلا يوجد ما هو مقدس لتبرير سفك الدم الغالي إلا الدفاع عن الوطن الأم.

إن هذا الوضع خطير، فلا بد من إيجاد الحلول اللازمة للمشاكل التي تعترض سبيلنا، الحلول من صنع الجزائريين، وفي أرض الجزائر.

أفلا تحتارون، أولا تتعجبون لما يطلب مثلا من الاتحاد الأوربي فرض حظر حقيقي على الشعب الجزائري، ويتذرع في ذلك بالدفاع عن مصالحه؟

من حق الشعب الجزائري أن يعرف هذا، ومن واجبي أن أخبره بذلك. ولا بد أن يقيد هذا بوضوح تام في سجل التاريخ.

أما فيما يخصني، فإنني أرفضه، كمواطن أولا، وكرجل سياسي ثانيا، وكممثل للدولة ثالثا.

إن القوات الحية للأمة، والحركة الجموعية، والمجتمع المدني والأحزاب السياسية، والصحافة الوطنية العامة والخاصة، كلها مدعوة في هذه اللحظة الخطيرة إلى توحيد جهودها من أجل الحفاظ على فرص التشاور، والتحاور وما تنطوي عليه من فضائل تخدم التصالح والتفاهم. فباستطاعة كل واحد منا الإسهام في إيجاد الحلول من خلال النقاش المتفتح، الصريح والمسؤول، ومن واجبنا أن نسعى إلى تهدئة الأمور، وجمع الشمل، وعودة الحوار.

لقد جئت لأستمع إليكم وأتحدث معكم، إني مقتنع بالدور الإيجابي للأحزاب السياسية والصحافة على اختلافها وأنواعها، كما أنني مقتنع بالعبقرية الوطنية وبحكمة شعبنا وتبصره، تلك الفضائل التي رجحت الكفة كلما كان مصير الأمة معنيا في الصميم.

إلى الدفاع عنه بالنفس والنفيس متى كان عرضة للخطر، كما لاحظناه مرارا، ولمسناه عن كثب مؤخرا في وسائل إعلامية دولية.

أيعقل، معشر النواب الأفاضل، أيعقل أن تقبل محاصرة المتظاهرين لمقرات مصالح الأمن؟

أمن الصواب أن يطالب بانسحاب مصالح الأمن من حيث هي تتواجد في أي جزء من التراب الوطني؟

إنني أطرح هذه الأسئلة على الأمة جمعاء، لأننا كلنا معنيون بمصير الجزائر وبمسقبل الدولة. أنقبل بهذا لأن مشاكل موضوعية لا يمكن إنكارها، لم تجد بعد حولا؟ أيق لنا أن نعرض للمجهول مستقبل البلاد التي حققت وحدتها، وتحررها بفضل التضحيات الجسام لملايين من الجزائريين الذين فدوا وافتدوا الوطن؟

ألا يمكن أن تعيش الديمقراطية في بلادنا دون أن تقترب بالعنف والتدمير وتمتزج بالدم؟

أيق لنا أن نتمتع بكل الحقوق، بما فيها حق حرق البلاد، والمساس بالسلامة البدنية لممثلي الدولة، بحجة أن بعضهم فشلوا في أداء مهمتهم النبيلة؟

أرى، فيما يخصني، أن الجواب على هذه الأسئلة واضح وضوح الشمس. الديمقراطية، وحرية التعبير، وحرية الممارسة السياسية، وحقوق الإنسان كلها مكاسب ثمينة ثابتة قدم الشعب الجزائري من أجلها تضحيات جسام، وهو يعرف قيمتها، ولن يقبل أن تذهب ضحية العنف والدمار.

وفي هذه الآونة المأساوية، أدعوكم، يامعشر نواب الأمة، وممثلي الأحزاب السياسية، والمستقلين، إلى محاسبة واعية للذات أمام الخطوب والأخطار، التي تدهم الجزائر، والتهديدات المتراكمة في أفقها، أدعوكم لهذا، أدعوكم لجلس نبض وعينا على مرأى، ومسمع من الأمة جمعاء.

تعرض السبيل إلى استتباب الأمن المدني والنهوض بالنمو الاقتصادي.

وعلى هذا تكون الأمة، والتاريخ مسجلا.

أشكركم سيداتي الفضليات، سادتي الافاضل على حسن الإصغاء وحفظ الله جزائرنا الحبيبة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: شكرا، شكرا السيد رئيس الحكومة.

فعلا بالحوار نهتدي إلى إيجاد الحلول للمشاكل والتحديات التي تواجه بلادنا.

شكرا على العرض وسوف تتاح المشاركة للسادة النواب في هذا الحوار وهذا النقاش من خلال نقل الحقيقة وإعطاء الرأي وتقديم المقترح.

نرفع الجلسة وسنلتقي في الساعة الثانية زوالا. شكرا.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة صباحا

إنني منكم ومثلكم، يحدوني الحرص على حقوق الإنسان، والديمقراطية والتمسك بهما. وكونوا على يقين من أنني على أتم الاستعداد لأن نبحث معا عن الحلول الكفيلة بإخراج البلاد من الأزمة التي تجتازها.

إخواني أخواتي، ليس اليوم وقت القدح، فإن الجزائر أعظم بكثير من أن تقدم المؤاخذة والتجريح على الحوار البناء. فإن الشعب الذي يتابع أشغالنا ينتظر منا أقوالا وأفعالا تبعث الأمل في نفسه، وتبين له أن العقل، والعقل دائما هو الذي يملي علينا مواقفنا. فلما يشب الحريق، على المرء السعي إلى إخماده أولا قبل البحث عن أسبابه.

إنني على يقين من أن هذه المبادرة وغيرها من المبادرات، الهادفة إلى فتح هذا النقاش العام، تنبثق من الإرادة والعزم الصادقين للسادة النواب والقوى السياسية على الإسهام في إخماد النار.

إذا، علينا جميعا الإرتقاء بهذا النقاش إلى مستوى الهدف النبيل المتوخى منه، ولا يساورني أدنى شك في أنه سيفضي إلى اقتراحات وأفكار مثمرة. تستلهم منها الحكومة محاور عملها من أجل التصدي للعراقيل التي

ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

رؤوس الأموال التجارية للدولة، أنشيء بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 2 ديسمبر 1995.

وتتمثل مهمته الأساسية في تنفيذ استراتيجية تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة الذي يتم بواسطة الشركة القابضة.

وخلال إجتماع هذا المجلس الذي انعقد يوم 11 أكتوبر 1997، درس الوضعية الاقتصادية والمالية لمؤسسات توزيع الأوراق التي تم تحويلها إلى مؤسسات عمومية اقتصادية والتي كانت تتميز باختلال كبير في هيكلتها وخسارة معتبرة في رقم الأعمال (أكثر من 10 ملايين دج من الخسارة بين سنتي 1995 و1997).

ومن بين القرارات المتخذة خلال هذا الاجتماع، يتعلق الأول بحل المؤسسات مسبقا، ويتعلق الآخر بالتنازل للعمال عن بعض الوحدات بعد تحديد سعر التنازل.

إنّ التعليم رقم 003 المراجعة من السيد رئيس الحكومة بتاريخ 02-05-1998 جاءت لتوضح كفاءات وشروط التنازل عن الأصول التابعة لأمالك المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلة لصالح إجراء هذه المؤسسات، وتتم هذه التعليم الترتيب المتضمن في التعليم رقم 02 المؤرخة في 15 سبتمبر 1997.

إنّ مؤسسة (ROSTOM) تابعة لوحدة تيارت 1 التابعة، مثل مؤسسات توزيع الأوراق الواقعة في ولاية تيارت، مؤسسة توزيع الأوراق بالشلف، وقد تم حل هذه المؤسسة في 15 سبتمبر 1997.

وفي إطار عملية التنازل لصالح العمال، تم تحويل بعض الوحدات الواقعة في تيارت المدينة أو في بلديات أخرى.

*** من السيد حبيب فيدوم
إلى السيد رئيس الحكومة**

- بناء على الدستور،
- بناء على القانون العضوي المنظم للعلاقات بين البرلمان والحكومة،
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

. وبعد إطلاعنا على وضعية 24 عامل بمؤسسة الأوراق لتيارت تابعة لشلف التي تم حلها، وتم إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإستفادة هؤلاء العمال من مؤسسة (EDG Rostom) الوثائق المرفقة.

. وبالنظر إلى توقيف عملية أجور هؤلاء العمال منذ نوفمبر 1997.
. وعدم تبين وضعيتهم لإمتلاك هذه المؤسسة في إطار عملية الخصخصة منذ ذلك الوقت.

نطرح السؤال التالي:

. لماذا لم تسو وضعية هؤلاء العمال بتنفيذ إجراءات إستفادتهم من هذه المؤسسة في إطار خصوصتها؟

. ماهي الإجراءات المتخذة من قبل مصالحكم لتسوية هذه الوضعية.

*** رد السيد الوزير**

يجدر التذكير، في البداية، بأن المجلس الوطني لمساهمات الدولة المنصوص عليه في المادة 17 من الأمر المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، والمتعلق بتسيير

(صبلاوات) والتي شهدت بها الإنجازات تطورا ملحوظا يمكن أن تفقد أهميتها.

والمشكل المطروح هو أن العديد من البلديات بما فيها بلدية مستغانم تصب مياهها المستعملة بالقرب من هذا الانجاز الهام.

إن ما يقرب من 7 ملايين ونصف م3 من المياه المستعملة تلوث البيئة وتشكل خطرا على التوازن الايكولوجي، وتقف حجر عثرة أمام الازدهار الإقتصادي للمنطقة.

فالدراسات كلها تؤكد على ضرورة إنجاز محطة لتصفية المياه حيث يمكن أن تستعمل الموارد المائية المصفاة في الميدان الزراعي نظرا لوفرة الأراضي الزراعية بالمنطقة، بهذا العمل الضروري سنضع حدا لتبذير المياه خاصة وأن بلادنا تعيش جفافا خطيرا، وعليه نذكركم سيدي الوزير بأن من سبقكم تعهد بتجسيد هذا المشروع المهم ريثما تتحسن الظروف المالية للبلاد.

أظن أن الظروف مواتية خاصة وأن فخامة رئيس الجمهورية أعلن في خطابه الأخير عن برنامج طموح لدفع الاقتصاد الوطني؟

فهل ولاية مستغانم ستستفيد بهذا الانجاز الهام.

في انتظار جوابكم تقبلوا مني سيدي الوزير المحترم كل عبارات الاحترام والتقدير.

* رد السيد الوزير

الموضوع: الإجابة عن السؤال الكتابي رقم 511.

ردا على السؤال الكتابي الذي تفضلتم به، والمتعلق بإمكانية إنجاز محطة تطهير للمياه المستعملة في مدينة مستغانم، يشرفني أن أوافيكم بالعناصر التالية:

وفيما يخص وحدة (ROSTOM) بتيارات 1، بالتحديد، تمت تسوية وضعيتها حاليا بشكل تام، بما أن العمال الذين يبلغ عددهم 21 تجمعوا في شكل شركة أجراء والتي وضعت قوانينها الأساسية طبقا للتنظيم المعمول به.

وتشغل الشركة مقرات مؤسسة توزيع الأروقة سابقا، فضلا عن ذلك، تم إعداد اتفاق بيع لدى الموثق. وفي الأخير، إعداد عقد البيع بالتعاون مع الشركة القابضة كماء - صيدلة - خدمات.

وقد شهدت وضعية هذه الشركة انسداد وهو سبب سؤالكم، لأن مقرات مؤسسة توزيع الأروقة (ROSTOM) سابقا كانت مخصصة أصلا لإيواء هيكل عمومي على مستوى الولاية.

وقد سمح حل هذه المسألة بتخصيص هذه المقرات لصالح الأجراء، وبالتالي انطلاق مؤسسة الأجراء الجديدة.

* السيد بوجمعة مجيد

إلى السيد وزير الموارد المائية

سيدي الوزير المحترم.

إنني من الذين يثمنون مجهودات الرجال، وأنه بالعمل الدؤوب الذي ما فتئتم تقومون به منذ أن توليتم تسيير هذا القطاع الذي أراه استراتيجيا.

معالي الوزير،

لقد سبق لي أن طرحت نفس السؤال شفويا لمن سبقكم في جلسة من جلسات المجلس الشعبي الوطني وذلك يوم 04 نوفمبر 1998.

لعلمكم معالي الوزير، إن ولاية مستغانم مقبلة على ازدهار سياحي وأن مناطق التوسع السياحي (ZET) ستلعب دورا هاما، إلا أن منطقة التوسيع السياحي

محطات التصفية الطبيعية، المجمعات، ومحطات رفع المياه.

إن المحطات الموقوفة عن العمل تندرج ضمن أولوياتنا، فعند إتمام التكفل التام ببرنامنا المشار إليه سابقا، سنتولى دراسة إنشغالكم، والذي يعد مسجلا في برنامج عملنا حتى يتم تزويد المدن الساحلية بنظام تطهير لا يعمل على حماية سواحلنا فحسب، بل وحماية بيئتنا عموما، كما سيقدم للأراضي الخصبة في منطقتكم كميات هامة من المياه حتى تصبح مثمرة.

تقبلوا، السيد النائب، أسى عبارات التقدير والإحترام.

* السيد العبد كفيف إلى السيد وزير الموارد المائية

الموضوع: سؤال حول تزويد بلدية حاسي بونيف بالماء الشروب.

سيدي الوزير،

- بناء على الدستور،

- بناء على القانون العضوي رقم 99-02،

- بناء على النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني،

ونظرا للشكاوي المتكررة لمواطني بلدية حاسي بونيف (ولاية وهران) من حرمانهم من الماء الصالح للشرب منذ سبعة أشهر، فضلا عن عدم وجود شبكة التزويد بالماء الصالح للشرب أصلا في حي 110، وحي الأمير خالد.

ونظرا للجوء المواطنين إلى حلول ترقيعية، ك شراء الماء يوميا، أو حفر آبار بطريقة فوضوية، مما يهدد بعواقب وخيمة، فإننا نتوجه إلى معاليكم بالسؤال الكتابي التالي:

ماهي الإجراءات المبرمجة لرفع الغبن عن المواطنين؟

تقبلوا، سيدي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

إن النمو الديمغرافي، وتطور النشاط الإقتصادي مرفوقان بارتفاع كبير للإحتياجات المتعلقة بالمياه.

يخلف إستهلاك وإستعمال أحجام من المياه المنتجة كميات هامة من المياه القذرة للمعالجة كانت منتظرة للرد على الطلب المتزايد لإفتقار المياه في القطاع الفلاحي.

إن حاجيات السكان في التزويد بالمياه الصالحة للشرب أدى بنا إلى تركيز جهودنا لأجل تعبئة هذا المورد الذي أصبح نادرا .

ولتلبية حاجيات ولاية مستغانم إتترمت وزارتنا على تسريع الإجراءات الإدارية، والمالية لإنجاز سد "كراميس" الذي سيسمح إنتاجه بتحسين ملحوظ في العرض.

فيما يتعلق بالتكفل بتطهير المياه إنطلق قطاعنا في عملية الفحص، حتى يتسنى له تحديد الأولويات الواجب إتخاذها لحماية الموارد السطحية والباطنية، في هذا الصدد، قمنا بتحديد بعض الأولويات للتكفل بالمناطق الواقعة في أعلى السدود المستغلة، والسدود في طور الإنجاز، وكذا الطبقات المائية الجوفية الهامة والمصنفة بكونها إستراتيجية وفقا لتقييم الموارد التي تخزنها.

لقد قادنا التكفل بعملية التطهير إلى إنشاء الديوان الوطني للتطهير الذي باشر منذ إنشائه على فحص مجموعة هامة من الهياكل المنجزة ضمن مختلف البرامج المعدة على المستوى الوطني من قبل السلطات العمومية، والتي تبقى غير مستغلة وهذا راجع لعدة أسباب.

لقد أدركنا من خلال عملية إستغلال مختلف الفحوص المطبقة أن التكفل بتطهير المياه قادنا إلى إنجاز هياكل للتطهير على مستوى المناطق الغير مجهزة، كما أن التكفل بالمدن والأرياف أدى بنا إلي تطوير وسائل التطهير، وإنجاز محطات كبرى، وحتى إلى إنجاز

*** رد السيد الوزير**

الموضوع: الإجابة عن السؤال الكتابي رقم 519.

ردا على السؤال الكتابي الذي تفضلتم به، والمتعلق بتذبذب عملية توزيع المياه الصالحة للشرب ببلدية حاسي بونيف (ولاية وهران)، وإنعدام شبكات التوزيع بكل من حي الأمير خالد، وحي 110 مسكنا، يشرفني أن أوافيكم بعناصر الإجابة التالية:

1- يزود مركز حاسي بونيف بالمياه الصالحة للشرب عن طريق قناتين قطرها على التوالي 450 مم و 300 مم انطلاقا من خزان بئر الجير.

نقص المياه المسجل على مستوى أحياء هذا المركز العمراني راجع لأسباب وقائية، وذلك بعزل القناة الرئيسية (قطر 450 مم) التي تعبر منطقة مغمورة بالمياه القذرة

لمنطقة بئر الجير، وإستبدالها بقناة أخرى بعيدة عن المنطقة الملوثة.

وللعلم فقد تمت تسوية الوضعية بتاريخ 21 جوان 2001.

2- في ما يخص شبكات توزيع المياه لحي الأمير خالد (خروبة سابقا) فهي في طور الإنجاز من طرف مديرية التعمير، وذلك في إطار القضاء على الأحياء القصديرية بتمويل من طرف البنك العالمي.

3- أمّا بالنسبة لحي 110 مسكنا المنجزة من طرف الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط فإن شبكات التوزيع منجزة.

4 - في ما يخص حي 110 سكنا اجتماعيا "زوية"، فقد تم إدراج إنجاز الشبكات في إطار البرنامج المحلي للتنمية للسنة المالية 2001.